

الثورات العربية والقيم الجديدة

رائف زريق*

حجر كبير في مياه آسنة

I

مكر التاريخ

كان هيجل أول من لفت انتباهنا إلى أن طائر الحكمة - المنيرفا - لا يبسط جناحيه إلا عند الغسق، أي بعد أن ينسدل الستار تماماً على الحدث. ولذا، فإن من الصعب تقويم الحدث واستيعابه ونحن لا نزال في خضمه، فالتاريخ في هذا السياق أشبه بالجغرافيا، والزمان أشبه بالمكان. وأحياناً يكون علينا أن نبتعد عن الصورة كي تكون واضحة وكي نتلمس ملامحها، مثل الرسام الذي يعود إلى الوراء بعد أن يضرب بريشته على اللوحة أمامه، كي يتسنى له أن يرى عن بعد ما يتعذر عليه رؤيته عن قرب. والأمر كذلك مع الوقت، فالمرء أحياناً يحتاج إلى أن يبتعد قليلاً عن الحدث كي يستطيع رؤيته كاملاً، وليرى أطرافه ونقاط تماسه مع أحداث أخرى وتداعياته.

هذه هي الحال مع مشهد الثورات العربية التي تحبس الأنفاس وتثير الإعجاب، والتي أعادت الروح إلى عالم عربي مغلوب على أمره. ومن الواضح تماماً

(*) كاتب وأكاديمي فلسطيني.

أنه من السابق لأوانه التنبؤ بما ستؤول إليه هذه الثورات، وطبعاً ستجري محاولات عديدة للالتفاف عليها وإجهاضها، وستقوم قوى خارجية بمحاولة الركوب على موجتها من أجل تطويعها وأدائها، لكن هذه هي الحال مع الأحداث الكبيرة والمنعطفات الحادة. فالمخاطر كبيرة، إلا إن الآمال أكبر، ومن يفضل ألا يأخذ أي مخاطرة في حياته فإن في إمكانه الجلوس في بيته من دون أن يفعل شيئاً أو يؤذي أحداً. وقد يكون ذلك هو الطريق المأمونة والمضمونة إلى الجنة وإلى إنقاذ المرء نفسه، غير أن من المشكوك فيه أن يستطيع المرء، بهذه الطريقة، إنقاذ غيره والمساهمة في إغناء حياته أو حياة الآخرين. ومن يتوخى الأمان المطلق والنأي عن كل خطر ومخاطرة يمكنه أن يتحول إلى حجر، وقد سبقته العرب حين قالت "ليت الفتى حجر".

أنا الآن أكتب عن حدث في ذروته، وأريد له أن ينجح، ولذا سأتخلى عن مقاعد الحكمة لمصلحة حصان الحماسة، وسأكتب عن الحدث كمساهمة في صناعته. للتاريخ مشيئة، وهو كثيراً ما يسخر من أبطاله، أكانوا أفراداً أم شعوباً، ويجد طريقه الخاصة من خلف ظهور الأبطال الذين

وانتصار الثورات ليس مسألة بديهية، لكن الصحيح والأكيد أن لا نجاح من دون المحاولة والمخاطرة.

بأن الحاكم العربي يغار من الدولة التي يرئسها، وهو لا يريد ولاء لها ولمؤسساتها، وإنما يريد ولاء شخصياً له، ولذا ينشئ الأجهزة الأمنية الخاصة به، التي تدين بالولاء المباشر له، والتي يجري تمويلها على الأغلب منه مباشرة. إن تفسير هذه الثروات الطائلة لدى الرؤساء العرب، بالرغبة الجشعة في التملك والإنفاق والترف فقط ليس صحيحاً، ذلك بأن كل زعيم عربي أقام مؤسساته الخاصة وجهازه الأمني الخاص، فأصبحت مثل هذه الثروات الطائلة ضرورية لحمايته وحماية نظامه. أي أن النظام العربي لم يصادر الحيز الخاص فقط، بل الحيز العام والمؤسسات العامة أيضاً، ولذا جرى تفرغها تماماً من مضمونها كي تتحول الدول إلى مجرد عزية شخصية للرؤساء الزعماء العرب.

لقد جمع النظام العربي بشكل فريد وفذ بين مساوئ الرأسمالية ومنطق السوق، وبين مساوئ النظام الاشتراكي الشمولي التوتاليتاري. فللسوق مساوئ كثيرة نعرفها جميعاً، أهمها أنها لا تعرف الرحمة أبداً، فتتفقر الفقراء وتُغني الأغنياء، وتذهب مع منطقتها الداخلي إلى نهايته غير أبهة بالضحايا الذين تخلفهم وراءها. علاوة على ذلك، فإن السوق، ومع مرور الزمن، تقود إلى نقيضها، إذ يجري القضاء على الطبقة الوسطى التي لا تستطيع منافسة الشركات العملاقة العابرة للقارات، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى بروز الاحتكارات الكبيرة، وهذا يعني اختفاء التنافس والقضاء على اقتصاد السوق نفسه.

وإذا نظرنا إلى النظام المصري مثلاً لرأينا

يحاولون صناعته بحسب أهدافهم وقيمهم، فهذا هو مكر التاريخ. إلا إن مكر التاريخ لا يمكن أن يكون سبباً للنكوص والإيغال في الكسل الفكري والأخلاقي والسياسي، فالنجاح ليس مؤكداً،

II

في وصف حالتنا

اللغة تفضح أحياناً. وفي العربية فإن كلمتي الملك والمُلك مشتقتان من المصدر اللغوي نفسه: الملك رمز السيادة والسياسة والسلطة والقوة، وهو الذي يملك، أي أنه صاحب الثروة أيضاً، بينما المالك في القرآن الكريم هو من صفات الخالق، لأن له الملك، كل الملك، وهو "مالك يوم الدين"، أي الأرض والجنة والآخرة. وعليه، ليس مفاجئاً أن يُرفع في سورية شعار "الله، الوطن، بشار"، كأنه ثالث مقدس يمتلك المرتبة نفسها؛ نعم التواضع!

إن اجتماع السلطان بالثروة هي إحدى صفات النظام العربي السائد. وليس المقصود هنا أن الطبقات الغنية هي الوحيدة المؤهلة للوصول إلى السلطة في العالم العربي، علماً بأن لا أحد "يصل" إلى السلطة، إذ لا يوجد أي تداول للسلطة أصلاً، وإنما المقصود هو أن سبيل الغني يكمن في التقرب من السلطة وتملقها. فلا أحد يستطيع تكديس الثروة إلا إذا تقرب من السلطة وتملقها وأصبح من رجالاتها، لأن السلطة احتكرت، ولا تزال تحتكر، ليس السلطة السياسية فحسب، بل السلطة الاقتصادية أيضاً.

ومن سمات هذا النظام العربي، انفصاله عن شعبه واستعداؤه له، فضلاً عن إعلان عدم الثقة بمؤسسات الدولة التي يحكمها هو نفسه. وقد بدا الأمر جلياً من خلال علاقة النظام بمؤسسة الجيش، وخصوصاً في تونس ومصر، وإن لم يقتصر الأمر عليهما فقط. فالنظام العربي لا يركن إلى المؤسسة الأمنية التابعة للدولة، ذلك

هو أنها أطلقت العنان لبعض المقربين من بيت الرئيس للاستفادة مادياً عبر قربهم من السلطة عن طريق الاستفاد بامتيازات عديدة يتعلق معظمها بوكالات الاستيراد والتصدير، وذلك بحسب تقارير متعددة تأكدت مع ما أعلنه رجل الأعمال رامي مخلوف ابن خال الرئيس بشار الأسد. ولذا، فإن السوق الحرة حُصرت بهم، أي صارت مساحة يتمكن فيها هؤلاء من التحرك لصنع الثراء الفاحش السريع، وليبدو رأسمالهم وغناهم الفاحش كأنهما من كد عملهم ونتيجة مهاراتهم الخارقة ونشاطهم الفذ. وفي هذا السياق، جرى استحضار منطق السوق كي يجري تفسير الغنى الفاحش لمجموعة رجال الأعمال المرتبطين بالرئيس من ناحية، وكي يبرر "نشل" الفئات الشعبية وفقرها من ناحية أخرى، لأنها لا تملك المهارات الكافية للنجاح في السوق. وهكذا حضر منطق السوق كي تستطيع الدولة نفض يديها والتهرب من مسؤولياتها عمّا آلت إليه الأحوال الاقتصادية من بطالة وتدني المستوى المعيشي لدى معظم فئات الشعب من ناحية، وغنى فاحش لدى قلة قليلة جداً من ناحية أخرى.

فضلاً عن ذلك، فإن النظام تبنى أسوأ ما في التراث الاشتراكي، وهو طابعه الشمولي التوتاليتاري وعداؤه الشديد للحريات السياسية جميعاً على اعتبار أنها حقوق بورجوازية وضرب من الترف. وكان من الممكن لبعض من أمن بحق المشروع الاشتراكي وحقيقته أن يغفر لهذه الأنظمة معاداتها للحقوق السياسية والحريات الفردية شرط تأمين الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، لكني لم أتحمس يوماً لهذه المقايضة بين الحريات السياسية والحقوق الاقتصادية، فالنظام السوري لم يستطع أن يؤمن هذه الأخيرة، ولم يبقَ من الفكر المساواتي الاشتراكي أي شيء سوى معاداة الحريات الفردية والسياسية، ولم يبقَ من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلا كلام فارغ

أن ما قام به على مر السنين، عبر ما يسمى "سياسة الانفتاح"، لم يمثل في الواقع سياسة السوق قط، ذلك بأن منطق السوق الأساسي يقتضي الحد الأدنى من التنافس الحر المفتوح أمام الجميع، والذي يحتل فيه كل من الجدارة والكفاءة والمثابرة مكاناً مهماً ومقرراً، إلا إن الاقتصاد المصري بهذا المعنى لم يكن اقتصاداً حراً، ولم يكن مفتوحاً أمام الجميع، وإنما استأثرت طبقة محدودة جداً، مقربة من السلطة، بالخير العام، وحصلت على وكالات الاستيراد والتصدير من دون أن تثبت جدارتها عبر سوق تنافسية، ومن خلال المثابرة والنشاط والخبرة. وعليه، فإن الفساد المطلق، والثراء الفاحش، ليسا نتيجة اقتصاد السوق، وإنما نتيجة غيابه. وفي الواقع، فإن مصر أخذت من السوق أسوأ أشكالها، وورثت عنها أبشع أمراضها: الطابع الاحتكاري الذي ينفى السوق أصلاً، مع وجود فارق يتمثل في كون الاحتكار الرأسمالي نابعاً من قوانين السوق، بينما مصدر الاحتكار المصري هو السلطة.

أما في سورية فالوضع مشابه، إن لم يكن أكثر سوءاً: فقد ورث النظام السوري من اقتصاد السوق أبشع ما فيه، ومن النظام الاشتراكي التوتاليتاري أسوأ جوانبه. ففي مقابلة مع الـ "بي.بي.سي." سُئلت بثينة شعبان الناطقة باسم الحكومة السورية عن رأيها في ازدياد الأصوات الشبابية المتدمرة من غياب فرص العمل في سورية، فجاء ردها مفاجئاً جداً، إذ قالت بما معناه إن النظام السوري قرر اتباع سياسة السوق الحرة التنافسية، ورفع يده عن التدخل في السوق، بينما اعتاد هؤلاء الشباب أن تقدم لهم الدولة جميع الخدمات، فلم يعتادوا بعد المنطق الجديد الذي يتطلب منهم المبادرة والعمل والنشاط وأخذ زمام الأمور بأيديهم. طبعاً سورية لم تتحول إلى نظام ليبرالي لا سياسي ولا اقتصادي، ولم تتبنَ اقتصاد السوق الحرة، وإنما جل ما تعرفه عن اقتصاد السوق

المتحمسين لهذا الخطاب بهتت، وضعف هامش مناورتهم إزاء غياب أي دور مقاوم فعلي في سورية ضد إسرائيل، فضلاً عن انحسار هذا الدور فيها إلى ممارسة لفظية أساساً. وفي الواقع فإن النظام ورث أسوأ ما في منطق المواجهة مع العدو الصهيوني، وهو منطق الطوارئ الذي يستكثر على المواطن التعبير عن رأيه في أي موضوع كان لأن من شأن ذلك إضعاف روح الأمة!

وأجوف، وصارت يسارية النظام الكلامية غطاء لتوتاليتاريتها القامعة. والأمر نفسه ينسحب على الدور "الممانع" لسورية بصفتها دولة مواجهة. وهنا أيضاً لم أكن قط متحمساً لذلك الخطاب الذي كان يفرض على المواطن أن يختار بين مشروع وطني مقاوم وبين الحقوق السياسية والحريات المدنية، ولا أعرف لماذا لم يكن من الممكن أن يجمع النظام بين الاثنين. إلا إن حجة

III

قومية عربية من دون مشروع قومي عربي، ووطنية أساسها المواطن

الأقطار. إن القومية العربية التي تبرز على السطح من خلال الثورات العربية تعبر عن تناغم في المزاج والحالة والحاجة هو أقرب إلى ارتجالات من الجاز (jazz) يحافظ فيها كل عازف على تفرد وخصوصيته وشخصيته، في حين يظهر الانسجام كحالة ناجمة عن التفاعل الحر والوجداني بين العازفين. لقد كان المشروع القومي بشقيهِ الناصري والبعثي أقرب إلى مشروع أوركسترالي سيمفوني، نصح مكتوب أصلاً وما على العازفين إلا الامتثال لهذا النص المكتوب الذي يحظر الخروج عليه. وكي يجري التنسيق بين مختلف الأدوات، فإن ثمة حاجة إلى شخصية المايسترو الذي ينسق بين جميع العازفين الذين ينتظرون حركة من عصاه، أو إيماءة من يده، كي يقوموا بدورهم المعدّ سلفاً. وتمثل الثورات العربية نوعاً جديداً من الفكر القومي العربي الذي لا يهمل تفصيلات حالة كل بلد من جهة، ولا يتعامل مع الدولة الوطنية القطرية كحاجز أو عبء على المشروع القومي الجاهز أصلاً، فلا يبقى للدولة، وفقاً لهذا المنطق، إلا الامتثال لمشيئته من جهة أخرى. وهنا، تحضر القومية العربية في الثورات، ليس كأيدولوجيا جاهزة، وإنما كأفق للتنسيق والتشاور والتعاقد. وبموجبها، فإن مشروع

على الرغم من أن الثوار في مصر لم يرفعوا أي شعار يتعلق بالوحدة العربية، ولم ينظروا لمشروع قومي عربي من المحيط إلى الخليج، فإن الثورات العربية وحدت العالم العربي بشكل لم يسبق له مثيل، فبدأ جسداً واحداً وروحاً واحدة يوحدانها إيقاع واحد، يتأمل ويأمل، يفرح ويحزن، يشكو من المشكلات والأمراض نفسها، ويسعى للوصول إلى حلول متشابهة. ومع أن لكل بلد عربي خصوصياته وتاريخه وتشكيلاته الاقتصادية والاجتماعية والطائفية، إلا إن التوق إلى الحرية والكرامة والعدالة هو شعور مشترك لدى الجميع، وإن كانت تجلياته مختلفة.

وبهذا المعنى، فإن انتصار الثورات هو انتصار للفكر الناصري وهزيمة له في آن واحد، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الفكر البعثي. هو انتصار لأنه أعاد اكتشاف البعد القومي لجميع المشكلات القطرية، لكنه يمثل هزيمة للفكرين الناصري والبعثي لأن الحالة القومية العربية الحالية ليست حالة نظرية رمادية جاهزة ومعدة مسبقاً تفرض نفسها على مختلف

تتجاوب مع رغبات شعوبها، وعليه، فإن الطريق إلى المواقف الوطنية تمر عبر المواطن وكرامته الوطنية. والانتصار لفلسطين سيكون النتيجة الطبيعية لا القسرية لانتصار الثورات العربية، وبناء على ذلك، ليس هناك ما هو مفاجئ في الدور الفاعل والنشيط الذي قامت به مصر من أجل إحقاق المصالحة الوطنية الفلسطينية.

وبهذا المعنى، فإن الثورات تعيد ترتيب الأوراق بحيث يجري اشتقاق مفهومي الدور الوطني والوطن من فكر المواطنة، كما يجري تطوير الفكر القومي أخذاً في الاعتبار المشاريع الوطنية القطرية.

وبناء على ذلك، أعتقد أن الثورات مؤهلة لإعادة ترتيب المعاني بكل ما يتعلق بمفهومي المشروعين: القومي والوطني، وهي تجعل من المواطن وكرامته وحرية بيت القصيد فيهما. وبهذا المعنى، وكي تنتصر الثورات، فإن هناك حاجة إلى إجراء بعض المصالحات، وأولها بين المشروعين: الوطني، والديمقراطي الليبرالي الذي يضمن الحريات الأساسية وحداً أدنى من الاستقلالية (الأوتونوميا/ autonomy) الفردية، وهنا، يجب ضبط المعادلة بين الفردي والجمعي، وبين المواطن والوطن.

وفي الواقع، فإن الفكر الليبرالي - وخصوصاً الأوروبي - كثيراً ما أغفل أهمية ومركزية الدولة/ الجماعة، ذلك بأن هذا الفكر نشأ في حقل الدولة الوطنية الأوروبية، فكأن وجودها كان أمراً مفروغاً منه. ولذلك، أكثر هذا الفكر من نقد الدولة باعتبارها عدواً للفرد ومصدر تهديد له ولحرياته الأساسية، ومن هنا أتى عداؤه للجماعة ولمؤسسة الدولة. إلا أن هذا الفكر أغفل كون الدولة/ الجماعة هي الشرط الأساسي الذي من دونه يصعب أن ينشأ خطاب الحقوق والحريات، إذ خارج إطار هذا الفكر الآتي من هناك، فإن الفرد المواطن حين يطالب بالحرية، فهو إنما يطالب بها في وطنه، لا من وطنه، أي

الوحدة العربية يبقى حلماً شرعياً يكون فيه المستقبل أخصاً للحاضر وليس أباً له يوبخه متى يرغب. إن المشروع القومي العربي الذي نراه يتشكل أمام أعيننا نابح أساساً من حقيقة الهموم العربية المشتركة التي تستوجب تنسيقاً عربياً ينبع من حاجة ملموسة وعينية. وفي اعتقادي، فإن الأمر نفسه ينسحب على المواقف من كل من القضية الفلسطينية وإسرائيل والولايات المتحدة. فشعارات دعم الشعب الفلسطيني لم تُرفع خلال الثورات، كما لم يتم حرق الأعلام الأميركية أو الإسرائيلية، إلا إن ذلك يجب ألا يعمي أبصارنا، فقد تركز هدف كل من الثورات على مهمة أساسية مباشرة واحدة هي إسقاط النظام وإعادة بناء الدولة بشكل تُحفظ فيه كرامة المواطن وتُصان حقوقه الأساسية. وبالنسبة إليّ، فإن هذا التكتيك العفوي كان غاية في الذكاء الفطري. وأجلاً أم عاجلاً، فإن النظام العربي الجديد سيصطدم بالولايات المتحدة وإسرائيل، لكن ليس من الضروري أن يتحول هذا الصدام إلى أيديولوجيا، ولذا، يجب عدم استعجاله. وهذا النظام سيصطدم بهما بقدر ما سيقفان حجر عثرة أمام خطط التنمية وتحرير فلسطين وشعبها، وعندها لا بد من المواجهة، وهي مرحلة آتية حتماً في فترة ما. ولهذا ليس من الضروري مطالبة الثورات بمعاداة الجميع، بل إن عليها أن ترتب أوراقها أولاً، وتمنع محاولات اختراقها بحيث تستطيع إقامة نظام ديمقراطي حقيقي تصان فيه كرامة المواطن وحرياته الأساسية وحقوقه الاقتصادية والاجتماعية أيضاً، فأمam الثورات لائحة طويلة جداً من المهمات الملحة بدءاً من محو الأمية والتأمين الصحي، وصولاً إلى التنمية الاقتصادية وترسيخ أسس النظام الديمقراطي الوطني. إن لفلسطين مكانة خاصة في قلب كل مواطن عربي، ولذلك، فإن احترام إرادة المواطن ستقود الحكومات الجديدة إلى تبني مواقف

الأول هو الشرط الضروري من ناحية فعلية كي يتحقق الحق الثاني، في حين أن الحق الثاني (الفردية) هو الشرط الأخلاقي والمبرر المبدئي للحق الأول.

فمن ناحية أولى، هناك ضرورة للمصالحة بين المشاريع الجماعية والمشاريع الفردية، لأن المشاريع والحقوق الجماعية إذا لم يكن هدفها النهائي تحقيق حرية الفرد ورفاهيته فإن مصيرها هو أن تتحول إلى مشاريع صنيعة متحجرة، وإلى شكل أجوف فارغ في أحسن الأحوال، وإلى مشاريع قمعية بدلاً من أن تكون مقدمة لخدمة مواطنيها. من الناحية الأخرى، فإن من الواضح أن الحديث عن الحريات وحقوق المواطن يفترض وجود الدولة القوية التي من دونها يصبح هذا الحديث مجرد أضغاث أحلام ونرجسية فردية غير واعية لشرط وجودها.

أما المصالحة الثانية المطلوبة، والتي على اليسار العربي أن يقوم بها، فهي المصالحة بين الحريات السياسية والمدنية وبين مشروع العدالة الاجتماعية بما يعنيه الأمر من ضمان الحد الأدنى من المعيشة، وحقوق كل من العمال والعاطلين عن العمل والنساء، وضمن مشاريع التكافل والتضامن الاجتماعيين.

فاليسار العربي لديه تراث لا يستهان به يتعامل مع الحريات السياسية باعتبارها ترفاً، لأن الحريات والحقوق الأساسية، في عرفه، هي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ولذا، يجب وضع حد لهذا الجفاء والفتور بين الحريات السياسية ومشاريع العدالة الاجتماعية. هذا من ناحية، لكن من ناحية أخرى فكلنا نأمل بالأحرى تعتقد الحركة الثورية في العالم العربي أن الحقوق السياسية والحريات الفردية هي نهاية المطاف، وأن جل التغيير ينحصر في تغيير النظام وإشاعة الحريات السياسية، بل إن مطالب العدالة الاجتماعية وموضوعة توزيع الثروة يجب أن توضع على الطاولة إلى جانب

أن ألف باء الحقوق الفردية وحقوق المواطن هي حق الجماعة في تقرير مصيرها على شكل دولة (أو بأي شكل آخر تراه ملائماً). وبهذا المعنى، فإن حق الشعوب في تقرير مصيرها هو المدخل والشرط الأساسي لحق الأفراد المواطنين في تقرير مصائرهم. صحيح أن الدولة ربما تتحول إلى مصدر خطر على الحريات الفردية، إلا إن الدولة أيضاً مؤهلة لحماية المواطنين وضمن حريتهم، الأمر الذي يدفع إلى القول إنه لا توجد حرية خارج الدولة ومن دونها. وتجربة أولئك الذين يعيشون من دون الانتماء إلى دولة، وإلى وطن، لا تشير إلى أنهم يعيشون حالة من فائض الحقوق والحريات، وإنما يعيشون من دون أبسط الحقوق والحريات، وعليه فهم يعيشون حياة اللجوء والتشرد. ولذلك، فإن الحق الأول والأساسي هو الحق في الانتماء إلى دولة ووطن وجماعة، لأنه شرط الحقوق الأخرى.

كل هذا صحيح، غير أن المعادلة لا تنتهي هنا، وإنما تبدأ من هنا. فصحيح أنه لا إمكان لإنجاز حق تقرير المصير للفرد المواطن إلا في إطار حق تقرير المصير للجماعة، وصحيح أنه لا يمكن أن يكون الإنسان حراً إذا لم يكن الوطن حراً، وصحيح أيضاً أنه لا كرامة للمواطن إذا كان الوطن مستباحاً ومحتلاً، إلا إن هذا كله هو نصف الحقيقة، بينما النصف الآخر هو أنه لا معنى ولا مغزى ولا فائدة ترجى من حق تقرير المصير للشعوب إذا لم يكن ذلك مقدمة للوصول إلى حق تقرير المصير للأفراد المواطنين. كما أن حرية الشعوب، بتخلصها من السيادة الأجنبية والاستعمار، لا معنى لها إن لم تكن مقدمة لحرية الأفراد أنفسهم كي يستطيعوا أن يقرروا حياتهم بأنفسهم.

إن حق تقرير المصير للجماعة/ للشعوب هو ما يجعل حق تقرير المصير للأفراد ممكناً، لكن حق تقرير المصير للأفراد هو ما يجعل حق تقرير المصير للشعوب مبرراً وذو معنى. فالحق

العداء للحريات السياسية، لكن، من ناحية أخرى، لا يمكن الاكتفاء بذلك، فهناك ضرورة ملحة للتعامل جدياً مع موضوعي العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية المجتمعية.

مسألة الحريات السياسية. وبهذا المعنى، فليس من الممكن القفز عن الإنجازات التي حققتها الديمقراطية الليبرالية التي تمثلت في ضمان الحقوق والحريات، ولا يوجد أي مبرر لمثل ذلك

IV

نظرية المؤامرة؟

العالم العربي وحركات التحرر في العالم كلها من إفريقيا إلى أميركا اللاتينية. وعلى الرغم من ذلك، فإن هذا الموقف يعاني طابعاً اختزالياً لا يصمد منطقياً ولا سياسياً، إذ ليس ثمة ضرورة لأن يكون هناك مستفيد واحد من انهيار الأنظمة العربية، من سورية إلى تونس ومصر، بل ربما يكون هناك أكثر من مستفيد، وربما يكون أولئك المستفيدون أطرافاً متناقضة ومتصارعة.

قبل كثير خلال الثورات العربية عن وجود مؤامرة. وهذا الكلام لا يمكن الاستهانة به لأننا نعيش في منطقة حساسة كان للقوى الغربية مطامع عديدة فيها. والطريق من وعد بلفور، مروراً باتفاق "سايكس بيكو" وقرار تقسيم فلسطين، وصولاً إلى غزو العراق وإلى الدعم الأميركي غير المحدود لإسرائيل، تثبت أن للدول الغربية مطامع في هذه المنطقة، وأنها تنسق فيما بينها، في كثير من الأحيان، كي تحصل على مبتغاها. لكن هل يعقل أن تكون هذه الثورات "مؤامرة"؟ وما المقصود بالمؤامرة؟ بداية، يجب لفت النظر إلى استراتيجيا في التحليل تقوم على مبدأ فتنش عن المستفيد! وبموجب هذا المنطق فإن المستفيد من الثورات ربما يكون هو الذي يقف وراءها ويسعى لتأجيجها. وإذا افترضنا مثلاً أن سورية دولة مواجهة تقف في مواجهة الخطط الإمبريالية تجاه المنطقة، فهل إن ذلك يكفي للقول إن هناك مؤامرة لإسقاط النظام في سورية؟ وكي يكون الادعاء وجيهاً أكثر، ألا يمكن فتح بروتوكولات أحد معاهد الأبحاث، أو أوراق سرية في وزارة الخارجية الأميركية أو للـ "سي.أي.إيه." كي نجد فيها الحديث عن ضرورة إسقاط النظام في سورية؟ عندها يصبح الأمر حقيقة دامغة ومثبتة...

لقد استفاد الاتحاد السوفياتي، كما استفادت الولايات المتحدة تماماً، من سقوط ألمانيا النازية. وإذا اكتفينا بنظرية فتنش عن المستفيد لكان من الممكن لصناع القرار في الاتحاد السوفياتي أن يقولوا إن عدونا اللدود، الولايات المتحدة، سيستفيد من سقوط النظام النازي، وعليه فإن إسقاط ألمانيا النازية هو مؤامرة أميركية!

فضلاً عن ذلك، فإن الشعب الألماني نفسه استفاد من سقوط ألمانيا النازية، وكان له مصلحة كبرى في هذا. وبناء على ذلك، لا يمكن بمجرد الإشارة إلى أن خصماً لك يستفيد من حادث معين، أن يعني أنه المستفيد الوحيد، وكي نستنتج أنه من يقف وراء الحدث. طبعاً، إن مثل هذه المبررات لا يُعدّ سبباً كافياً للوقوف ضد حدث الثورة وضد أهدافه المعلنة من طرف الشعوب التي تخوض هذه الثورات.

لنأخذ مثلاً آخر، عندما جرى توقيع اتفاق أوسلو، وقف فلسطينيون كثيرون ضده، ومنهم كاتب هذه السطور، وفي الوقت نفسه، وقف اليمين الإسرائيلي ضده لكن لأسباب مغايرة تماماً. إن هذا التقاطع العرضي في المواقف

وهنا، يجب التوقف عند هذا المنطق، لأنه منطق مستشّر ومتوغل في كثير من الأدبيات العربية، وربما ثمة مبرر لذلك نظراً إلى تاريخ الولايات المتحدة القائم تجاه جميع تطلعات

خلخلة في المنطقة، وأنها تخشى، لأسباب إقليمية، حدوث فراغ في سورية، وذلك عملاً بالمبدأ القديم: "عدوك العاقل أفضل من صديقك الجاهل". فالنظام السوري هو نظام متوقع، يجيد الوصول إلى صفقات مع الدول الغربية، ويلتزم بها، وعليه، فإنه نظام، وإن كان مشاغباً في بعض الأحيان، غير مؤهل لإحداث أي تحول أو خلل استراتيجي في المنطقة. إن نظاماً يخشى شعبه ويقمعه ويدوس كرامته كل يوم ليس مؤهلاً لقيادة أي مشاريع تحريرية ولا لمواجهة إسرائيل والولايات المتحدة. ولذا، فأنا أعتقد أن السياسة الأميركية تقوم حالياً على الإبقاء على نظام الأسد، ضابطاً للوضع، لكن من المفضل أن يبقى ضعيفاً كي يكون من الممكن ابتزازه في قضايا إقليمية، وليبقى تحت اختبار "حسن السلوك" لئلا يثير كثيراً من المشكلات والمتاعب.

وإذا عدنا إلى مقولة مكر التاريخ الهيغلية، فربما يجد الثوار أنفسهم في وضع يتناقض مع أهدافهم التحريرية تماماً. فأحد السيناريوهات الواردة في الحساب هي أن يبقى النظام السوري وأن يصمد أمام الثورة، لكن أن يخرج منها مهشماً ضعيفاً بما يسهل ابتزازه من طرف الولايات المتحدة، وهكذا، يجد الثوار أنفسهم يُقادون إلى نقيض ما أرادوه. ولا شك في أن هذا السيناريو وارد، ولهذا، فإن اليقظة ضرورية، كما أن قراءة التحركات الدولية الغربية ذات الأطماع ضرورية أيضاً. إلا إن هذه وتلك يجب ألا تثنيا الثوار عن مواصلة ثورتهم، فلا يجوز لهذا السبب وحده، الذي يتمثل في تقاطع مصلحتين من دون أن تنسق إحداها مع الأخرى، التشكيك في وطنية الثوار وصدق نياتهم. فالأمل هو أن تُسقط مثل هذه الثورات خطاب المؤامرة المتغلغل في الخطاب السياسي العربي، من دون أن يعني ذلك عدم وجود مؤامرات فعلية. وبذلك، تكون هذه الثورات قد أضافت قيمة نحن بأمس الحاجة إليها اليوم.

يحدث كثيراً في السياسة، وهو لا يشكل أي دليل على وجود مؤامرة، ولا يعني أن اليسار الفلسطيني يخدم اليمين الإسرائيلي.

وإذا عدنا إلى الحالة السورية حصراً، فلربما تكون الولايات المتحدة معنية بإسقاط نظام الأسد كونه لا يتعاون بما فيه الكفاية مع الخطط الأميركية في المنطقة (وهو موضوع مشكوك فيه سأعود إليه لاحقاً). فإذا قلنا إن الشعب السوري معني أيضاً بإسقاط النظام لأنه نظام استبدادي وقمعي للغاية، فهل إن هذا يكون كافياً كي نقول إن الشعب السوري، لمجرد أنه تقدم بمطلب يتقاطع مع رغبة الإدارة الأميركية، يتأمر مع الولايات المتحدة ضد نظام بلده، وإن الولايات المتحدة تقود الشعب وتقف وراء تظاهراته؟

أعتقد أن هذا تبسيطاً للسياسة واستخفافاً بالعقول، فليس ثمة وضع يكون فيه لاعب سياسي هو اللاعب الوحيد في الملعب، وإنما هناك دائماً لاعبون آخرون. كما أن الأهداف أحياناً تتقاطع في لحظة معينة، وربما يستغل لاعب احتجاجاً معيناً أو انتفاضة أو أي موقف للاعب آخر، فيكون هذا التقاطع عرضياً. ولهذا، من غير المعقول سياسياً، ولا حتى أخلاقياً، مطالبة الشعوب العربية بالقيام بنوع من الثورة يكون المستفيد منها الشعوب العربية وحدها من دون أن يكون لأي جهة أخرى أي مصلحة في هذا التغيير، وإلا أصبح المشروع عبارة عن مؤامرة، بحسب خطاب المؤامرة، كما أن من غير الممكن القيام بثورة في أوضاع مختبرية يظهر فيها كل ما لا يروق لنا.

علاوة على ذلك، لا يوجد أي دليل يشير إلى أن هناك رغبة عربية أو أميركية في تغيير النظام في سورية، فقد مر على الأحداث هناك أكثر من ثلاثة أشهر واللهاجة الأميركية إزاء النظام السوري لا تتعدى التوبيخ، ولم تصل إلى حد الإدانة الجدية، بل إن جميع الدلائل يشير إلى أن الولايات المتحدة غير معنية بإحداث

V

لعدم التدخل كي نعرف المنطق الكامن وراءه، وما هي القيم التي يمثلها هذا المبدأ، وما مدى صلاحياته، ومتى يجوز توظيفه، ومتى يكون توظيفه سيئ النية وبطريقة لا تحترم القيم التي من أجلها جرى تبنيّه، وذلك خوفاً من أن يتحول المبدأ إلى كلمة حق يراد بها باطل. إن مبدأ عدم التدخل هو، أساساً، مبدأ لعدم التدخل في العلاقات بين الأفراد فيما بينهم، ولعدم تدخل الدولة في شؤون الفرد، أي أن كل فرد يمتلك مساحة خاصة به من الاستقلالية يتحرك فيها كما يشاء، فيخطئ بحق نفسه، ويبذر أمواله، ويرتكب الرذيلة، أو حتى يكفر بالباري تعالى... كل ذلك من دون أن يكون لأي فرد أو سلطة الحق في التدخل في حياته وفرض قيم ومعتقدات معينة عليه، ما دامت تصرفاته لا تؤذي أحداً. لقد كان المبرر التاريخي الأول لضرورة إيجاد مساحة من الحرية الشخصية هو مبرر عملي قبل أن يكون أخلاقياً، وهو يعود إلى زمن الحروب الدينية التي خاضتها قوى أوروبا في القرون الوسطى وبداية عصر الحداثة. فلقرن طويلة جرى الاعتقاد، والعمل بموجب هذا الاعتقاد، أن قضايا الخلاص الديني والآخرة ليست قضايا فردية يواجه فيها كل فرد ذاته أمام ربه، وإنما هي تخص جميع أفراد المجتمع. وعليه، فإن هناك فرضاً دينياً على المؤمن بموجبه أن ينهى الكافر (والكافر ليس الذي لا دين له، وإنما كل من يدين بدين آخر) وأن يرشده إلى الطريق القويم. وإذا لم يعد الكافر إلى الطريق السوية، فإن إرغامه عنوة على ذلك يصبح مبرراً. لقد دفعت أوروبا ثمناً باهظاً لحروبها الدينية تلك إلى أن انتهت إلى ضرورة "فردنة" الخلاص الديني، وإلى أن هناك ضرورة لأن يُترك للمرء مساحة خاصة به، يقرر فيها وجهته الدينية والأخلاقية. وطبعاً، هذه كانت

بشأن مقولة التدخل

يكتب كثيرون بشأن ضرورة استبعاد عامل التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية، وهذه حجة يسوقها غيورون على المشروعين الوطني والقومي، كما يسوقها أولئك الذين أجهدوا المشروعين كلياً. ولذا، يرفع بعض القوميين العرب هذا الشعار دفاعاً عن سورية، لكن مبارك وأعدائه رفعوا الشعار نفسه، الأمر الذي يعني أن من الممكن توظيفه بطرق متعددة ولأهداف متنوعة. ففي بعض الأحيان، يرفع وطنيون غيورون هذا الشعار، بينما يرفعه في أحيان أخرى نفعيون انتهازيون بهدف الحفاظ على مواضعهم وكراسيهم. وأكد أجزم أن لا أحد من القوميين العرب الذين استبشروا خيراً برحيل الرئيس مبارك، وانتظروا التخلص منه بفارغ الصبر، اكتثرت بشدة بخطابات مبارك وبياناته التي ادعت أن الثورة هي عبارة عن مشروع تدخل خارجي. ولا أعتقد أنهم دانوا الرئيس أوباما حين عبّر عن تضامنه الواضح مع الثوار في ميدان التحرير وقال أنه يتفهم مطالبهم، ولا عندما عبّرت الأسرة الدولية عن ضرورة إنهاء حقبة مبارك وانتقال السلطة إلى من بعده. وهنا أيضاً، فإن مقولة رفض التدخل الأجنبي لها ما يبررها، إذ إن التدخل المائل أمامنا هو التدخل الأميركي على شكل غزو دموي للعراق، وكان ذلك بحجة أسلحة الدمار الشامل تارة، وإشاعة الديمقراطية وحقوق الإنسان تارة أخرى. وعليه، فإننا لا نتجنى على الولايات المتحدة إذا قلنا إن تاريخها لا يوحى بالخير للمنطقة، فتدخلاتها كانت إلى جانب أنظمة الطغيان، لا إلى جانب الشعوب التواقة إلى الحرية والكرامة. وليس كافياً التوقف في التحليل عند هذه النقطة من دون الخوض في المبدأ الأساسي

خاصة بحيث يجب عدم تركه للقرارات الفردية (مثل وضع حزام الأمان أو قبعة الرأس لدى قيادة السيارة أو الدراجة النارية)، أو أن اعتبارات الفرد ربما تكون مشوشة (مثل حالتني تعاطي الكحول أو التدخين). ومن إنجازات التراث الماركسي في هذا السياق أنه أثبت أنه كي يكون هناك حد أدنى من "الأوتونوميا" (الاستقلالية) الحقيقية، فإنه لا يكفي أن يمتلك المرء حقوقاً سياسية، بل عليه أن يتمتع ببعض الحقوق الاقتصادية التي توفر له الحد الأدنى من العيش الكريم، ولذا، فإن هناك ضرورة لمشروع يضمن التأمين الصحي، وصندوق التقاعد، إلخ... وذلك من دون الرجوع إلى الفرد واستشارته في هذه الموضوعات، أي أن هناك ضرورة أحياناً لخرق مبدأ "الأوتونوميا" الفردية الشكلية، وذلك من أجل تحقيقها وضمانها فعلياً وجوهرياً.

وتؤسس فكرة عدم التدخل في المستوى الشخصي الفردي مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى. فالمبدأ الأساسي هنا هو أنه يحق لكل شعب أن يختار الطريق التي يراها ملائمة لإدارة دولته واقتصاده ونظامه القضائي، ذلك بأن الشعب، في نهاية الأمر، هو المستفيد من هذه الإجراءات ومن هذا النظام، وهو الذي سيدفع ثمن أخطائه، فلا يحق لشعب أن يفرض على شعب آخر طريقته في الحياة وفي إدارة الاقتصاد والدولة، مثلما لا يحق لفرد أن يملّي على فرد آخر آراءه ومعتقداته في الدين والأخلاق والسياسة والاقتصاد. هذا هو المنطق الذي يقف وراءه حق تقرير المصير وعدم التدخل أكان فردياً أم جماعياً، ووراء مبدأ الحرية و"الأوتونوميا" الفردية في حالة الأفراد، ومبدأ الحرية و"الأوتونوميا" الجماعية في حالة الجماعات والشعوب، ففي الحالتين، الحرية هي المرجع والأصل.

وفي حين يستطيع الأفراد إعلان رغباتهم وخياراتهم، فإن الأمر يبدو عسيراً ومعقداً أكثر

البداية التاريخية، إلا إن المساحة الحرة أخذت في التوسع على مر القرون كي تشمل ليس حرية المعتقد الديني فحسب، بل الحريات عامة أيضاً، بحيث تتوفر لكل مواطن مساحة خاصة به تمكّنه من صوغ حياته وتخطيطها وبرمجتها بحسب رغباته وأولوياته وليس بموجب رغبات وأولويات وأخلاقيات المجتمع / الدولة / الجماعة الدينية. وعليه، فإن مبدأ عدم التدخل، تاريخياً ونظرياً، هو مبدأ ليبرالي صرف، يؤسس نفسه على مبدأ الاستقلالية الفردية وحق الفرد في تقرير مصيره بذاته. وعلى أساس هذا النموذج النظري للفرد، ككائن متماسك أخلاقياً ونظرياً، وقادر على اتخاذ قراراته بنفسه وعلى إدارة شؤونه بنفسه، وباعتباره كائناً عقلاً نياً مؤهلاً لاتخاذ القرارات السليمة، فإنه مسؤول في نهاية المطاف عما ستؤول إليه حياته من سعادة أو شقاء. وعلى أساس هذا النموذج النظري للفرد جرى بناء الأساس الفكري للرأسمالية واقتصاد السوق، والذي يقر بأن الفرد هو الحكم الأخير في جميع شؤونه، وأنه ليس بحاجة إلى الرعاية من طرف الآخرين أو من جانب الدولة. ووفقاً لهذا المنطق، فإن الأغنياء إذا اغتنوا، فإن ذلك يكون بسبب جدارتهم، وأن الفقراء إذا افتقروا لذلك لكسلهم، "وليقلّع كل شوكة بيديه"، أي أن الوجه الآخر لمبدأ عدم التدخل هو عدم الاكتراث.

بناء على ذلك، تعرّض مبدأ "عدم التدخل" لبعض النقد، وأساساً من مفكرين جاءوا من اليسار. ويدّعي المنتقدون أنه كي نترك الأفراد يقررون مصيرهم بأنفسهم، فإن علينا التأكيد من أن لديهم القدرة على التصرف كمستقلين، وعلى اتخاذ القرارات بأنفسهم. وعليه، فنحن مثلاً لا نعمل بمبدأ عدم التدخل عندما يدور الحديث حول القاصرين، أو المعوقين عقلياً، ففي مثل هذه الحالات تتدخل الدولة لحمايتهم. وعدا ذلك، فإن ثمة كثيراً من الحالات التي تعتقد فيها الدولة أن بعض الأمور يمتلك أهمية

في حالة الجماعات والشعوب. كيف نعرف ما هي خيارات الشعوب؟ كيف يمكن تشخيصها؟ هل من الممكن معرفة خيارات الشعوب من دون أن يكون هناك فرصة حقيقية للشعوب كي تختار، أي أن تنتخب وتمارس حقوقها في تقرير مصيرها؟ بكلمات أخرى، ما هي الشروط الضرورية كي يكون من الممكن الحديث عن مبدأ حق تقرير المصير وضرورة عدم التدخل؟ أليس من الضروري أن يكون الشعب نفسه مؤهلاً بوسائل ديمقراطية كي يشارك في صوغ شكل وجوه مؤسسات الدولة وحكومتها واقتصادها، كشرط لا بديل منه، ومقدمة ضرورية كي يقف مبدأ تقرير المصير على قدميه؟

السؤال ليس بسيطاً وإن كنت أعتقد أن هناك ضرورة لأن يكون الشعب شريكاً في الحد الأدنى في مؤسسات الدولة وفي صوغ قراراتها المصيرية كي يكون من الممكن الحديث عن مبدأ عدم التدخل. وقد لا يكون مبدأ عدم التدخل شرطاً ضرورياً لأن تدار الدولة بشكل ديمقراطي كما تدار دولة مثل السويد أو فنلندا، لكن من ناحية أخرى، فإن من الواضح أن الأمر يصبح مثيراً للسخرية عندما يأتي ادعاء عدم التدخل من طرف نظام دموي لا يكثر بشعبه، وإنما يقمعه ولا يحترمه أصلاً. إن حق عدم التدخل هو حق للشعب لا للنظام بعينه، ويستطيع النظام أن يدعي ادعاء الشعب ما دام يمثل الحد الأدنى من الإرادة الشعبية، أما إذا افتقد هذا البعد تماماً فليس من الواضح ما هو الأساس الأخلاقي الذي يتبقى له كي يقف وراء مبدأ عدم التدخل.

في هذا السياق يجب أن نفرق بين ادعاءات عدة، أولها، أن ما قلته أعلاه لا يهدف إلى تأسيس حق أي دولة في التدخل في أمور دولة أخرى حتى في حالة وجود نظام غير ديمقراطي، بل إن المقولة التي رغبت في تأكيدها تقوم أساساً على النفي: لا يحق لنظام

قمعي أن يقف خلف مقولة عدم التدخل وحق تقرير المصير ما دام شعبه ليس شريكاً في تقرير مصيره ومشاركاً في صوغ شكل الدولة ومؤسساتها.

ثاني الادعاءات هو أنه في أوضاع معينة ربما يكون هناك واجب - وليس حق - لدول أخرى للقيام بنوع من التدخل. وكما يكون الأمر كذلك يجب أن تضاف شروط عدة، أولها أن يكون النظام مرتكباً جرائم وحشية ضد شعبه، وثانيها هو أن يكون هناك جسم تمثيلي يطلب مثل هذا التدخل، وثالثها هو ألا يكون هذا التدخل عسكرياً، وإنما أن يكون أساساً تدخلاً إنسانياً بهدف مساعدة الضحايا.

إن الثورات العربية تفتح نقاشاً بشأن مثل هذه القيم، فنحن لم نسمع أحداً في المعارضة السورية أو المصرية يدعو إلى غزو مصر أو سورية، وإن كنا سمعنا مطالبة بإرسال بعثات تقصي حقائق كي تقدم للأمم المتحدة تقارير بشأن خروقات حقوق الإنسان وممارسات دموية ضد المحتجين وقوى المعارضة - فهل يبقى هذا ضمن المعقول؟

أعتقد أن موقف المعارضة السورية حتى الآن مثير للإعجاب برفضه أي تدخل عسكري خارجي، وإن كان من المشروع تماماً أن يطالب المجتمع السوري الذي يُسفك دمه في الشوارع يومياً بمراقبين دوليين وبلجان تقصي حقائق تنشر التقارير بشأن ممارسات النظام. إن هذا هو الحد الأدنى، وهو مشروع تماماً. فأولئك الذين يتلفظون بكلمات مثل ضرورة إجراء تعديلات وتغييرات إصلاحية، والذين يؤيدون مطالب الثوار لكنهم يعيبون عليهم مطلب إرسال بعثات تقصي حقائق، وفسح المجال أمام الصحافيين الأجانب لتغطية الأحداث، لا يقولون لنا كيف يمكن، في اعتقادهم، محاصرة النظام وإجباره على تقديم تنازلات (وإن كان وقت التنازلات فات) من دون أن يكون هناك أي ضغط دولي في هذا الشأن. علاوة على ذلك،

من إعلام وأسلحة وتمويل؟ وهل يحق للنظام ما لا يحق للشعب؟

ألا يمكن القول إن النظام نفسه يستفيد من عوامل خارجية ويوظفها في معركته الداخلية،

VI

مؤكدًا، والطريق طويلة، إلا إن علينا أن نقوم بدورنا كي نجعل الطريق أقصر والنجاح ممكناً، وكي نوفر دم أبناء أمتنا، ولنحلم بمستقبل حُرمنًا من الحلم به طويلاً. ■

خاتمة

لقد أَلقت الثورات حجراً كبيراً في مياه الشرق العربي الآسنة، وبعثت الأمل في النفوس، وأعطتنا، ولا تزال تعطينا، مادة ثمينة للتفكير والاجتهاد، وسبباً للتفاؤل. ومع أن النجاح ليس

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوصلو إلى خريطة الطريق

٣

الطريق إلى خريطة الطريق

٢٠٠٠ - ٢٠٠٦

أحمد قريع (أبو علاء)

٥٢٢ صفحات ١٥ دولاراً (تجليد عادي)

٢٠ دولاراً (تجليد فني)